

ثالثاً : ثقافة التغيير " المشروع والواقع "

- ١ - موقع الثقافة العربية على خريطة المتغير العالمي
- ٢ - من مرتكزات التغيير المرتقب
- ٣ - آليات التغيير الثقافي
- ٤ - تحديد الموقف العربى من المشترك
- ٥ - امتداد التغيير إلى جوهر القانون الدولي
- ٦ - شروطنا فى التغيير

obeikandi.com

يهدف عنوان المؤتمر إلى إعادة وضع العرب على خريطة العالم في منعطف الدراسة المنهجية بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة، فثقافة التغيير واردة ومطلوبة، تتسق مع إيقاع كل مرحلة، أما تغيير الثقافة فلا محل له إلا إذا بدا مؤشراً للتحويل إلى تجديد الثقافة من خلال علاقتها بغيرها، مما يعد مدخلاً آمناً إلى تحقيق التواصل المعرفي، والخلاص من شبهة الانقطاع، أو الرضا بالتبعية الفكرية، أو إيقاف إحياء المشروع الثقافي العربي وتطويره وتحديثه في ضوء المتغير العالمي، ووجوب مواكبة ثورات العلم وتراكم المعرفة.

منظومة التطوير والتحديث منظومة عربية أصيلة، وهى جزء من الرّهان على صحة التوجهات وصدقها فى بنية المستقبل العربى بصورة جادة، وهى أيضاً الهاجس الأول، الذى تنطلق منه القضايا الفكرية على نحو ما نراه من ظواهر تحديث التعليم - مثلاً - أو الاجتهاد فى مواكبة ثورات العلم ونتائجه، أملاً فى التحويل العربى من دور الاستهلاك والاستيراد إلى دور أكثر فاعلية فى المشاركة الحقيقية فى إنتاج العلم وبنية الثقافة. الأمر هنا يعتمد على تثقيف شباب الأمة بمنطق مختلف، يجتاز تكرار النسخ المشوهة التى قد يفرزها - مثلاً - الحفظ والتلقين، والاستظهار، إلى محاولة إيجاد نماذج جديدة قادرة على النقد والابتكار والتحليل، وإعمال العقل والاجتهاد، والتنافس فى اتجاه التميز والجودة، بدلاً عن حالة الترهّل والتواكل والقناعة بالفتات، الذى نلقاه من إنتاج الآخر مصحوباً - أحياناً - بالدهشة والانبهار، أو مقترناً - أخرى - بالسلبية فى معظم الأحوال.

من حقنا - وواجبنا أيضًا - أن ندعو إلى محاولة التوازي والتوازن مع الآخر، حتى نجرؤ على الحوار معه بمنطق النديّة بدلًا من حالة الاستجداء أمام غيبة أسرار المنتج الثقافي، بسبب انعدام المعرفة الواعية بالطبائع النوعية للثورات العلمية، أو أبعاد التكنولوجيا التي تجعلنا دومًا في حالة استقبال وترقب فحسب!!

موقع الثقافة العربية على خريطة المتغير العالمي

لا شك أن للمؤتمرات أهميتها المؤكدة في تبنى قضايا الفكر، واحترام الصوت الجماعي والفردى على حد سواء، ففيها منطق المشاركة والجدل، وتصحيح المفاهيم وتشخيص القضايا، ومنطلقها الأساسى يبدأ من البحث الجاد عن الحلول بين الممكن وغير الممكن، ثم ينتهى عندما يحكمها كل من صدق النوايا، وصحة المنهج.

في هذا السياق جاء عطاء المؤتمر الثالث للفكر العربى بمدينة بمراكش بالمغرب الشقيق، حيث نظمته مؤسسة الفكر العربى بوصفها منظمة غير حكومية تهتم بشئون الأمة واقعاً ومستقبلاً، وتلتقى في بوتقة عطاءاتها كل الأصوات بين القومى والوطنى، الدينى والقيمي، الإنسانى والإقليمي؛ حيث تتمتع بهذه التعددية التى تطل مطلوبة في ضبط موازين الأشياء، ودراسة القضايا من خلال طرح منهجى جاد.

تعاملت المؤسسة، وتعامل المؤتمر مع قضية العرب بين ثقافة التغير وتغيير الثقافة بحدّة وموضوعية، قوامها تحديد مفهوم تغيير الثقافة، بعيداً عن الإطلاق أو التعميم، فما كان للعرب أن يغيروا ثقافتهم بقدر ما آن لهم أن يعيدوه من صياغة مواقفهم في سياق المتغير العالمى من حولهم، لعلهم يتحولون إلى إنتاج الفكر والمعرفة، أو يشاركون في ثورات العلم والتكنولوجيا، أو يتجاوزون مرحلة الاعتماد على المنتج الثقافى الأجنبى استهلاكاً واستيراداً فحسب.

تحدّث في اللقاء بعض السفراء الأجانب، الذين أكدوا احترامهم للثقافة

العربية بحكم معرفتهم بتاريخها العريق، وتواصلها الرائع في شتى مجالات العطاء الإنساني، فكان هذا الاعتراف موقفاً موضوعياً يستحق التسجيل والثناء، في مقابل تنكر قلة من الباحثين العرب لدور الأمة في التاريخ، ولهائهم المتصل وراء كل ما هو أجنبي على حساب الإبداع العربي، وكأننا كانوا أكثر وفاءً للثقافة الغربية من أهلها أنفسهم والمفارقة هنا مهمة بما يستحق المراجعة، لاسيما حين يتعلق الأمر بالمنهج، بعيداً عن الأهواء والأمزجة، وبمنأى - أيضاً - عن التجاوزات المفتعلة في محاولات الانسلاخ من قضية الانتفاء لهذه الأمة بكل تاريخها، بصرف النظر عن كآبة واقعها، الذى يظل مجرد جملة اعتراضية لا تعطل مسيرتها الجادة.

ومن المؤكد أن القراءة الواقعية للأمور تعطى الغرب حقَّ التفوق والتقدم العصري، بحكم تداعيات الثورة الصناعية، وتوالى ثورات العلم وتراكم المعرفة، وما حدث في موازاتها من انكسار للأمة العربية التى شغلت بهمومها ولحق جراحها؛ بحثاً عن الحرية والاستقلال من جراء شراسة الحركة الاستعمارية التى كبَلَتْها بقيود التخلف إلى حد محاولات طمس الهوية والتهميش، وإسقاط الكيانات القومية بقدر المستطاع والمتوقع والمخطط آنذاك.

ومع هذا كله مثلت حركات التحرُّر الإقليمي التى تشابهت في كل الأقطار العربية من حيث الدوافع والغايات، مثلت تحولات مهمة في تاريخ الأمة التى لم تفقد شرعية البقاء، ولم تفقد الذاكرة القومية، فظلت متماسكة بحكم الأصالة والعمق، وتماسك الجذور وعراقة الأصل.

من هنا بدت المفارقة غريبة بين اعتراف الآخر بنا وبتاريخنا، ومحاولات نفيِّ منا أن يُحقَّر - ولو قليلاً - من شأن أمته أو ينال من تاريخها!! وبات من المطلوب ترسيخ بعض المفاهيم في ذاكرة أبناء الأمة ممن يختصمون - أحياناً - فيفتعلون معها معارك في غير معترك، ومن هذه المفاهيم ما تصنعه الحداثة حين تحمى التراث، إذا تجنبنا الفكر التصادمى والصراعى إلى تعزيز مفهوم الحوار والمشارك الثقافى الإنسانى، ومنها أن صدمة الحداثة لا تزعجنا إذا استوعبناها بجدية وبثبات وقوة

دون خوف - أو شبه تفريط - في الهوية والثوابت، ما دمنا على ثقة من أنفسنا وتكويننا الفكري، ومنها إمكانية مشاركتنا في الثقافة الكونية المعاصرة، كما شارك أسلافنا ممن أصَّلوا وأسسوا لمدارس العلوم على طريقة ابن سينا، والرازي، والخوارزمي، وابن النفيس، وابن الهيثم، والكندی والفارابی وابن رشد وابن خلدون، وغيرهم من أساطين الفكر ورواد العلوم وبناءة الثقافة.

ومنها وجوب حدوث التكامل المؤسسي العربي، وإذابة الفوارق الجليدية بين ماهو رسمي وما هو مجتمعي، لاسيما إذا توحدت الأهداف وصدقت النوايا وقويت الهمم وتقاربت الرؤى تحت مظلة الإصلاح المنشود في بوتقة المعرفة، وبناء الجسر الثقافي القوي الذي يعترف بالآخر تأثراً به وتأثيراً فيه، مع احترام منطق التغيير الطوعي الداخلي لمواجهة التحديات، واللاحاق بإيقاع المرحلة ومتطلب الفترة، وكذا احترام مرجعيات التغيير في ظل منظومة القيم، وتفعيل الإنجاز، وثقافة الإنتاج.

من مرتكزات التغيير المرتقب

١- تحديد صنّاع التغيير :

وهم شباب الأمة من غير الدخلاء عليها، شريطة التواصل مع جيل الرواد والشوامخ، انطلاقاً من الفهم الواعي للتراث إحياءً وتجديداً وحواراً معه، وجدلاً من خلاله، ودخولاً إلى تيسيره وتقريبه إلى نفوس النشء، حتى لا يصيبه - أى النشء - الإحباط أو النفور من الهوية، وهنا لابد من احترام تاريخ الأمة باعتباره المدخل الأساسى إلى بقائها واحترام هويتها وكيانها، والمحافظة على شخصيتها، عملاً بتخوف أمير الشعراء - أحمد شوقى - عبر قولته المشهورة :

مَثَلُ الْقَوْمِ نُسُوءُ تَارِيخِهِمْ كَلْقِيطٌ عَى فِي النَّاسِ انْتِسَابُ
أَوْ كَمَغْلُوبٍ عَلَى ذَاكِرَةٍ يَشْتَكِي مِنْ صِلَةِ الْمَاضِي انْقِضَابُ

من واجبنا أن ندق ناقوس الخطر من تداعيات نسيان التاريخ، مع ضرورة الالتفات والتنبيه إلى التثبيت بالأصول والجذور، وإلا فقدت الأمة شرعية وجودها، والأسوأ منه أن تفقد الذاكرة، وهذا ما يتمناه الخصوم من أعداء الإنسان حين يجنحون إلى محاولات المسخ أو صناعة التشويه الثقافي، من باب إفقاد الثقة أو الاستهانة والاستخفاف بعطاءات الأمم. والشرط هنا فى صنّاع التغيير أن يكونوا من أبناء الأمة الذين ثقفوا واستوعبوا، قرأوا وألّفوا وصنّفوا وترجموا ونقلوا وقارنوا، من الذين نقدوا وحلّلوا، وفهموا ثقافتهم بمعزل - أيضاً - عن حالة القلق النفسى التى ربما تنتهى إلى إثثار السير فى ركاب الآخر من باب التبعية المطلقة بكل

ما تحمله من معانى الخنوع واستشعار الدونية وفقد الثقة بالنفس، وتراجع قيم الانتماء.

٢ - الطبيعة النوعية لمادة التغيير :

والوقوف عندها مهم، فثمة أصول وثوابت ومقدسات وقيم ومثل وأخلاقيات، وثمة نماذج عليا تعتد بها الأمة، وهذه تظل معيارية بقدر قدرة الأمة ذاتها على البقاء، وإثبات الوجود، أو الاندفاع نحو مشروعها الفكرى بوعى وحذر، دون ذوبان فى فكر وافد؛ وهو ما حدث لأمتنا حتى فى خضم أعتى حركات المد الاستعماري البشع، تلك التى حاولت النيل من ثقافتنا الرسمية والشعبية؛ صحيح أن أجل الاحتلال قد طال زماناً، ولكنه ظل بمنطق الراحل العظيم " جمال حمدان " مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ شعوب المنطقة؛ حيث توالى حركات التحرر الوطني، وتلاحقت الثورات العربية التى تجانست فى الأفكار والمبادئ، وكان أرقى حصاد للتحدى الحقيقى هو استدعاء الموروث، والمحافظة على الكيان والشخصية القومية أمام موجات التهميش ومحاولاته، وفى مجابهة التحديات التى حاولت طمس الهوية، أو المساس بالكيان القومي.

ويحسب لهذه الأمة قدرتها على تجاهل الصغائر وقت الشدائد، حيث تراجع نفسها وتعيد قراءة واقعها مع قراءة الآخر، لتعرف السبيل إلى ضمانات بقائها بعيداً عن الانكسار أو الانهزامية أو الهروبية، أو الرضا بالضياع أو الاستسلام. فهى أمة مجاهدة - بطبيعتها - منذ سادت العالم كله تنشر فكرها، وتنير الأرض علومها على مدار ثمانية قرون من عمر الزمان، أزاحت غياهب الظلام عن أوروبا عبر معابر الثقافة والفكر، مستندة إلى ما تمتعت به من الموسوعية، والرحابة، مع التواصل مع الآخر أخذاً وعطاء، تأثراً وتأثيراً، دون تهويل أو تهوين، ودون استعلاء ذاتى أو استخفاف بالغير.

ربما لأنها جاءت أمة وسطاً تعرف متى تأخذ ومتى تعطي، وماذا تبدع وماذا

تعطي، دون تطرف هنا أو هناك، ودون انحياز إلا إلى أعلى ممتلكات الإنسان من قيم الحرية والمساواة والإخاء، مع تعزيز قيمة العقل واحترام الاجتهاد والحوار، وما يُتَوَجَّه من قيم التقدير لكل منجزات الإنسان باعتباره إنساناً، وأن المشترك القائم بين شعوب الأرض هو ما ينفع الناس كافة.

٣ - ماهية مصادر التغيير :

ولأنه جزء من مكون الحياة على كل المستويات الشخصية والوطنية والقومية والإنسانية، تظل مصادر التغيير دالة على عزة الأمة أو ضعفها، مما ينفي فرضية قبول التغيير بإرادة الآخر - أو تحت ضغوطه - الأمر الذي يعكس من مشاهد الهيمنة والسيطرة والسطوة مالا تتقبله الأمة ولا المرحلة، فرياح التغيير ينبغي أن تنطلق من الداخل بحكم التفاعل والتلاقى والتعارف والإلمام بمقدرات الآخرين، ونقد الذات، ومراجعة الحسابات، وبحكم الاعتراف بطبيعة مسار التطور التاريخي في منظومة الحياة الإنسانية بأبعادها المختلفة.

حساب التغيير حساب خاص داخلي، لا شأن له بما يفرضه الأقوى على الأضعف، ولا علاقة له إلا بالاتساق مع إيقاع الفترة، مع ضرورة امتلاك القدرة والأدوات لأن نكون دومًا على مستوى الحدث، دون تفهقر أو تراجع في عصر شهد - ويشهد - من التكتلات ما ينذر بوجود التوحد والتلاقى حتى بين الأقوياء، مما يستدعى تجنب الانشطار والتشردم مع وحدة الانقسام، فليس مقبولاً الآن أن تعيش فكرة الجزر المتباعدة بين دول الأمة، على الرغم من امتلاكها أخطر أدوات التلاقى وأغلاها من وحدة الأصل والتاريخ، والمشارك الوجداني والعقلي والثقافي والإبداعي والعلمي، منذ تكلم العلم بالعربية في كل أرجاء الأرض لحقب متلاحقة من عمر الزمان.

مصادر التغيير ينبغي أن تظل قومية ووطنية، تنبع من عمق الوطن، وتنتهي إليه تطويرًا وتحديثًا وابتكارًا وتجديدًا، وهو منطوق التنمية البشرية التي لا بد أن

تنهض على أسس قوية وأصول أقوى من الوعى بوجوب التفوق والتميز، وتحقيق الجودة، وتشجيع الابتكار، ودعم الموهوبين، وحماية النخبة ورعايتها حتى تستعيد الأمة مشاهد من عظمة ماضيها المشرق، دون ادعاء أو مزيدة.

لا مانع في توصيف ماهية مصادر التغيير من قبول التأثير والتأثر، ومن ضمانات التلاقى والتفاعل والثقاف، ولكن شريطة القدرة على الاستيعاب والهضم عن وعى وفهم، ثم صناعة المزاوجة الهادئة بين الثواب والتغيير دون جور على حساب أى منها، أو قبول إسقاط الآخر من الذاكرة، فللموروث قيمته واحترامه وتقديره، وللجديد أيضًا ضرورته ومنزلته، وله دوره في نهوض الأمم والشعوب من كبوتها التي تبدو مؤقتة في معظم الأحوال، ولاسيما لدى الأمم ذات التاريخ والعراقة.

٤ - توجهات التغيير والعقبات :

وجوب التوجّه إلى تأسيس المزاوجة الهادئة بين الموروث والمستحدث، ولا مانع مطلقًا من تواصل الحوار بينهما وحولهما، مع مراعاة تجاوز العقبات بشكل منهجي أكثر دقة، يبدأ من تحصين شباب الأمة من خلال تجديد الخطاب الشبابي متعدد الأبعاد؛ من الخطاب القومى والوطنى إلى تنمية روح الانتماء.. إلى الخطاب التاريخى العصرى المتجدد.. إلى تجديد الخطاب الثقافى الدينى والقيمي، دون تردٍ أو انحسار أمام جبهات الجمود، أو موجات الرفض، أو مقاومة التطوير. مع الأخذ في الاعتبار أهمية مواجهة التلوث الفكرى والوجدانى المرسل إلى شباب الأمة عبر الفضائيات، بما يستحق الدراسة والإعداد الدقيق للمواجهة بتأمين ثقافات قومية رصينة، تأخذ في الاعتبار طبيعة التنامى والصعود الفكرى قبل أى اعتبار آخر، وتظل المقاصد العليا هنا ضامنة لعدم التهوين من خطر العطاء الإعلامى المغرض؛ مما قد يضعف تكوين شباب الأمة في الاتجاه القومى الصحيح.

آليات التغيير الثقافي

من المؤكد أن ثقافتنا العربية عرفت مناهج التغيير والتحول والتطوير بشكل مرحلي متجدد، وإلا ما عاشت ذلك الزمن الطويل على الرغم من التحديات التي واجهتها، وانتصرت عليها، وتجاوزتها في كثير من حقب التاريخ، ولأنها كانت كذلك فقد بدت قادرة على تحقيق عدد من المنجزات المهمة، التي يجب ألا تُنسى أو تُتجاهل في زحام الأحداث، ومنها :

- أنها امتلكت من المرونة والرحابة والعمق والاتساع ما جعلها مهوى أفئدة شعوب الأرض التي تعرّبت أو أسلمت، فأدركت أنها حضارة الحياة وثقافة الوجود وفكر المستقبل، تناهض العدم، وتأنف من التدمير والخراب أنفثتها من العدوان والقهر، فبدت ثقافة بعث الحياة في الأشياء وغرس الفسيلة حتى في لحظة قيام الساعة، وثقافة المنع من قتل طفل، أو امرأة، أو شيخ، أو عابد، أو حتى قطع شجرة.
- امتلكت من الانفتاح الذهني والوجداني ما قرّب المسافات بين أدب الأندلس وأدب المشرق، وما أفسح المجال لكل علماء الأرض من أفريقيا ووسط آسيا وشرق أوروبا لأن تكون لهم إسهامات ومشاركات جادة في تأصيل فروع الثقافة، وتعميق معطياتها، ولو كانت - جَدَلًا - أغلقت على نفسها الأبواب، أو أوصدت نوافذها أمام حركة الترجمة من فكر الآخر وإليه لكان الموقف مختلفًا تمامًا، ولما حققت من صور الإنجاز ما يسند - بحق - إلى أقطابها الكبار.

- بدت ثقافة شجاعة وجسورًا وصبورًا حيث تحملت من صور العنت والإيذاء ما أصاب أهلها على أيدي ما يسمى بالاستعمار والاحتلال في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، حيث عاد إلى البشر قانون الغاب أو عادوا إليه، وساد منطق القوة والعنف، فامتهنت معه حقوق الإنسان، واغتُصبت في سياقه الأوطان، واستشرى الفساد مع قتل الأبرياء، وسُلبت الثروة والخيرات من قبل هجمات بربرية شرسة لم تعرف للثقافة حقًا ولا واجبًا، بدأت بهجمات التتار، إلى الحروب الصليبية، إلى استعمار القرن العشرين، والكل يسعى إلى النيل من الثقافة العليا.. التي عرفت قيمة الإنسان، وعلمته كل قيم الحق والخير والجمال والعدل والإنصاف والتسامح.

- وهى ثقافة إنصاف الآخر، فلم تبخل عليه بالمشاركة فيها بكل أدواته وإسهاماته وآلياته، وقد زادها ذلك ثراءً وعمقًا فجعلها ثقافة جاذبةً لا طاردة، وبدت ثقافة مشوّقة لا منفرة، لم تعرف الدموية ولا الفوضى، بقدر ما طرحته من صور التنمية البشرية للإنسان بصرف النظر عن تنافر الأجناس، أو تعدد الأديان، أو صراعات المذاهب. فتحت ذراعيها لتضارب الأفكار فبدت ثقافة التعددية والتنوع التى لا يجمعها إلا وحدة النوع الإنساني، كما بدت ثقافة الحرية التى لا يحجبها إلا التجاوز فى امتهان حرية الآخر، أو العدوان على حقوقه وأدميته.

بدت ثقافتنا بكل هذه الملامح وتلك القسمات فى حاجة إلى عدة اعتبارات، منها: اعتبار الإنصاف لأرصدها التاريخية، بكل ما كان لها من الأثر فى محاور الأخذ والعطاء على السواء، مع اعتبار الاعتراف بدورها البناء الذى أعطى القيادة للآخر، فأضاف وجدّد وابتكر حين هيات له ظروف الحياة ما تمتع به من الاستقرار وفرص التنمية، فى الوقت الذى شغل فيه أهلها بمقاومة البغى وإجلاء المحتل، والخلاص من تداعيات العدوان، وبات عليهم فى ظلال حركات التحرر وبعدها أن يتجاوزوا حد النظرة الماضوية، وأن يتجهوا إلى رؤية المستقبل بعد أن سُلبت منهم الأدوات،

فأصبح المطلب صعباً وشاقاً يستلزم مزيداً من القوة والجلد لتعويض ما فات الأمة في فترات الاحتلال، ولقراءة الواقع بموضوعية وشفافية، ثم الاندفاع إلى المستقبل من خلال رؤية واضحة بعيداً عن المخاتلة أو المغالطة، من هنا يبدو العبء ثقيلاً على أهلها، لولا أنهم يمتلكون من الأصالة والتاريخ وما يشجعهم على تجاوز المنعطف بكل مشقاته، وتوظيف المتحول إلى حيث يريدون، دون مساس بالثوابت، أو اجترأ على الهوية أو إهدار للكيانات القومية.

تحديد الموقف العربى من المشترك الثقافى

لم يعد الوقت ولا المرحلة تسمح باجترار مفردات الصراع الحضارى التى ثبت فيها التجاوز للحقائق، ولا حتى مفردات الحوار باعتبارها النموذج الأفضل للثقاف ولقاء الأفكار، وتجانس المواقف؛ ذلك أن البحث فى دائرة المشترك الإنسانى قد تبدو أكثر فائدة من قبيل التأصيل لكل ما هو إنسانى جامع بين البشر بعيداً عن التقسيمات المصطنعة بين الأجناس، وأهل الأديان، وعبر الزمان والمكان.

يبدو المنطلق الأساسى فى المشترك مسجلاً فى النص القرآنى الكريم من قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾

صدق الله العظيم.

حيث إن التلاقى فى الأصل واحد ووارد فى وحدة الخلق، ثم جاءت التعددية مدخلاً ضامناً للعودة إلى المشترك من باب التعارف، وتوظيف لام التعليل (لتعارفوا).

يمتد المنطلق عبر جوامع الكلم فى جمل موجزة حدّث بها الرسول ﷺ الناس جميعاً فى حجة الوداع، حين خاطبهم قائلاً:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، كُلُّكُمْ لَأَدَمٌ، وَأَدَمٌ مِنْ تَرَابٍ،

ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى ، أكرمكم عند الله أتقاكم».

فهى إذاً وحدة المعبود الخالق، ثم وحدة الأصل والنشأة، ثم وحدة المصير والمطاف، وبينهما رحلة التعددية المنتهية إلى منطق (الكل فى واحد).

ولنسمح لأنفسنا - مؤقتاً- أن نستعير من توفيق الحكيم شعاره فى "عودة الروح" التى طبقها على المصرى القديم والمعاصر من حيث البحث عن الرمز والمعبود للالتفاف حوله، تحت مظنة إشباع هذا الوازع النفسى، حتى وجدنا الظاهرة تمتد إلى الإنسان باعتباره إنسانا، له فكره وملكاته وقدراته وإبداعه، وله أيضا تفرده وتميزه ومواهبه التى يكمل بها عطاء الآخر؛ فهذه التكاملية تظل شاخصة فى منطق الأشياء، منذ نبّه أفلاطون إلى روح الوطن وجسده بين الفلاسفة وأصحاب الحرف اليدوية، وهى التكاملية ذاتها التى تحكى فصولاً من قصة الإنسان عبر صراعه مع الكون والطبيعة، وحتى مع نفسه ومع أخيه الإنسان، لينتهى بإرادته- أو حتى دونها- إلى صناعة هذا التكامل، أو الخضوع لذلك المشترك بمساحاته بكل روافده الحضارية والثقافية والدينية، مع تواصل خبرات الشعوب، وتبادل القيم والمنافع، وتبادل صيغ الدفع والوعى الإنسانى بكل ما يتطلبه من نبذ الخلاف، والاندفاع إلى منطق التلاقى والتقارب.

هنا تتحول فرضية المشترك الثقافى إلى واقع وتجربة، يجب التوجه إليها والأخذ بها من قبيل الدرس الموضوعى والقراءة المنهجية، والتوصيف الصحيح للحقائق، بعيداً عن الانحياز لفكرة مسبقة، أو الانقياد خلف منطق التعصّب والعنصرية إلا لدى من يرون فى أنفسهم نمطاً وبقية البشر من نمط آخر.

لعل البحث فى هذا السياق يأتى مدعوماً من طبيعة الفكر الدينى ذاته عبر منطلقاته الكبرى الأصيلة من وحدة المصدر، وتوحيد الإله الواحد الأحد فى كل الديانات السماوية إلا ما ورد من باب التجاوز أو الافتراءات، وهذه لها شأن آخر، ولها سياق مختلف على غرار ماورد فى المذاهب -وليس الأديان- من باب الثنوية، أو

الشرك في الألوهية المطلقة، تلك التى انتهت إليها الفطرة القويمة للبشر فى عبادة الخالق وليس المخلوق، الذى لا طاعة له فى معصية الخالق الأعظم جل شأنه.

فى عبادة الإسلام دعوة صريحة إلى وجوب الإيمان بكل الرسل والرسالات "لانفَرَقَ بين أحد من رسله"، وهو استكمال الإيمان بالله وكتبه ورسالاته؛ الأمر الذى يجعل الإسلام باباً واسعاً لطرح قضية المشترك الثقافى فى دعوته للإصلاح والأخوة والمساواة، والتكافل والتكامل، والشورى ... إلخ.

فى عبادة الثقافة الإسلامية، ظهرت تجليات هذا المشترك الذى اندمج فيه العربى مع أخيه الخوزى مع البخارى مع الخوارزمى مع الجرجانى دون تفرقة، ودون اعتراف بحدود الإقليم والمكان، ولا حد النشأة والميلاد، فكانت الثقافة هى البوتقة الجامعة بين العرب وكبار مثقفى الأمم المشاركة فى بنية منظومة حضارتهم، على غرار ما ظهر لدى ابن سينا والرازى والإدريسى وابن الهيثم وابن النفيس وابن حيان وابن رشد والكندى والفارابى وابن خلدون وحازم القرطاجنى وغيرهم من أساطين الفكر الكبار، الذين صنعوا المشترك إنتاجاً وإبداعاً، ثم قاموا على نشره وتوزيعه تأثراً وتأثيراً فى ظل منظومة حركة الترجمة، وتدوين علوم الأوائل، وقد تجاوزوا فى دار الحكمة منذ أنشأها الرشيد، ونهاها من بعده المأمون فالتقى العربى والهندي والفارسى واليونانى والسريانى فى سياق المشترك الإنسانى فى أدق صوره.

إذا كان المشترك يمثل المسعى الحقيقى لتبادل الوعى الإنسانى وتجارب الشعوب والأمم، فهو المنطلق الذى دفع عالماً مثل الجاحظ -مثلاً- إلى البحث فى درجة التميز بالفصاحة لدى العرب، والسياسة لدى الفرس، والحكمة لدى الهنود، فكان لقاءهم مدخلاً إلى صناعة التواصل وتكامل الخبرات فى سياق المشترك العقلى والوجدانى قبل أى تصور آخر للتصادم أو الصراع، أو محاولات القهر والظلم والاستبداد؛ فالأصل فى الأشياء هو ذلك الواقع الإنسانى، الذى لا يعرف الضفاف إلا من خلال تلك الشراكة الفاعلة بين قدرات البشر، وما يصدر عنهم من فكر وعلم وثقافة وإبداع، وحتى الحلم المستقبلى يدخل فى هذه الدائرة الواسعة وعمق

ذلك السياق الإنساني، فهل آن لنا أن ندرسه بوعي، وأن نمتلك من الآليات والجهد ما يقدم فيه الجديد المتناغم مع معطيات الفترة وإيقاع المرحلة!

٥

التغيير : هل يمتد إلى جوهر القانون الدولي

حين يمتد التغيير إلى جوهر القانون الدولي ليتحول إلى سطوة القوة أو هيمنة الطغيان.. فهذا يعنى دمار منظومة القيم الحاكمة لهذا العالم، وهنا تتجلى أسوأ صور المرحلة بكل ما تحمله من مشاهد التحول، ومخاوف المستقبل.

حين يطرد التخويف والتهديد، وحين تختلط الأوراق، فتُكتم الأفواه، وتُسكت الأصوات حول المساس بالمحتل أو حتى تجريم جرائمه البشعة تحت ستار معاداة السامية، فهذا يعنى قمة الإرهاب الفكري، الذى لم يدُر بمخيلة أى مثقف جاد فى التعبير عن رأيه.. وحين تحتل الأرض، وتنتهك الحرمات، ويُقتل الأطفال والنساء، وينتشر التخريب والدمار دون رادع من قانون أو تحوُّف من محاسبة أو عقاب؛ فهذا يعنى الردة إلى عصر الاستعمار البغيض، بكل ما يلفه من قانون الغاب إن كان للغاب قانون أصلاً!!

وحين تمتهن كرامة الأبرياء، ويمثل بالجثث، ويقتل الضحايا بلا جريرة، ويفتقد أمن المواطن والوطن أمام بلطجة القوة وشراسة الطغيان، فهذا يعنى تغييب - كل التغييب - لمنظومة حقوق الإنسان على هذا الكوكب البائس إلا من قبيل التشدق أو التجمل أو مجرد الادعاء.

يبقى من حق هذه الأمة أن تطالب بتغيير صورتها فى ثقافة الآخر، كلما

استطاعت إلى ذلك سييلا، وهذا التغيير له مداخلة ومصادره وضروراته، التي عرضنا بعضاً من جوانبها ومكوناتها.

تبدو الحاجة ملحة إلى صناعة هذا التغيير بإلحاح وواقعية، حتى من خلال شراء ساعات إعلامية، تذاع فيها قضايا الأمة في إطار من الحيطة والموضوعية والشفافية، وبعيداً عن التهويل أو التهوين أو المزايدة.

ثمة مدخل نشر الكتب وترجمتها إلى كل لغات العالم - بقدر المستطاع والمتاح - لبيان طبيعة المشترك بين الثقافات، وفي إطاره تطرح حقائق التاريخ، وتبرز توجهات القوانين، مع طرح الرؤى والأفكار الحاكمة، وإدانة هواجس الطغيان والعنف، وفضح محاولات التلاعب المهين بحق الإنسان حتى في إطار التشدد بضمانات حرية التعبير بالرأى والكلمة !

وثمة مدخل واجب ومواز حول وجوب المطالبة بحماية المعتقدات والمقدسات والثوابت؛ مما قد يصيبها من جانب المعتدى من طعن أو سب أو مغالطات أو استهانة أو تحقير، فهل حصلنا على حق مقاضاة العداء للإسلام وللمسلمين وللعرب وهم من الساميين!!

من حق المنابر العربية، ومن واجب الجمعيات والهيئات والمؤسسات أن تنطلق بجدية وعمق في استغلال أقل مساحة ممكنة للتعبير عن الحق، وكشف جوانب الباطل وأبعاده، دون توجُّس أو تخوف من أهوال ضرر أو قلق لاحق، وبعيدا - أيضاً - عن منطق الفزع أو الترويع من جراء صراحة القول أو نتائج التعبير الحر عن آلام الواقع البغيض وسلبياته، بما يشهده من تجاوزات بغيضة.

من واجب المنابر العربية أن تستدعى تاريخها لتتأكد من وحدة مصيرها، الذي ينطلق أساساً من وحدة الأصول واللغة، والإدراك لطبيعة التوحيد الفكري والوجداني، وقضية المصير، وقضايا المستقبل بكل توقعاته السالبة والموجبة على حد سواء.

من المتوقع أن تصدر مشاهد التغيير وتنطلق عن جسارة وأصالة واقتدار،
لاسيما إذا كانت توجّهات الواقع تشير دائماً إلى الأسوأ بما يستدعى إعادة صناعة
وحدة الفكر وتأسيس صناعة مشروع قومى لا بديل عنه، أبداً في الاتجاه المضاد
لمنطق التشرذم أو التشتت والانقسام، مما يجب تجاوزه، والخلاص منه، ضماناً لسلامة
التعامل مع الحدث العصرى بشكل علمى وأدوات صحيحة.

من المرتقب أن تتبارى الأقلام الشجاعة في الدفاع عن حقوق المستضعفين في
الأرض والأبرياء في الأوطان، والوقوف في خندق واحد مع حق الضعفاء، دون
استجابة لمخاوف الضغوط وإملاءات القلق التى تتربص بها تحت أى ستار.

من الأفضل لهذا الوطن أن تنتهج مجموعة مثقفيه وجهة واحدة صريحة
وأصيلة تعيد إليه حقوقه في الأرض وتزيل مهانة الاحتلال، وتسترجع له علو المكانة
على النحو الذى تمتع به عبر حركة التاريخ وحقبه المتلاحقة دون خوف أو وجل،
انطلاقاً من احترام عطاءاته الكبرى، وتعزيزاً لحقه في الحياة، على النحو الذى طالما
قدّمه للعالم سلفاً في عصور ظلامها.

مواكبة المتغير بشروطنا

ليس من المنطقي أن تتخلف الأمة التي حققت سبقًا حضاريًا، سجله لها التاريخ على مدار قرون من الزمان، وتحدث بها العلم بالعربية في كل فروعها عبر الطب، والكيمياء، والهندسة، والصيدلة، والرياضة، والفلك وغيرها من العلوم الطبيعية والتجريبية، إلى جانب ما حققه في حقول العلوم الإنسانية عبر كبار الفلاسفة، وعلماء الاجتماع والتاريخ، مع فيض الإبداع في الأنواع الأدبية المختلفة التي ارتقى فيها البيان العربي بصورة ملموحة ومتميزة.

ولكن الأحداث الجسام وآثار الهجمة الاستعمارية الشرسة ألفت بظلالها المؤقتة العارضة على أبناء الأمة ممن أفلت عنهم الأضواء، فأسلموا القياد للغرب الذي تقدم علميًا وتكنولوجياً، لاسيما أن التطورات قد زادت في السنوات الأخيرة بشكل مذهل من خلال تحقيق إنجاز كل يوم، فبات من الواجب محاولة اللحاق بالركب، ومحاولة تجاوز مرحلة الركود والجمود العلمي، مع الأمل المتجدد في استعادة جزء من مشهد النبوغ والتفوق التي حققها الرواد والشوامخ، وبفضلها سادوا العالم شرقًا وغربًا.

من هنا تأتي ضرورات التغيير لاستيعاب المتغير العالمي فهما له، ووعيًا به، وإفادة منه دون عنصرية أو انغلاق، ودون استسلام للضياح، أو استشعار الفقد، ودون التبعية المطلقة التي قد تفقدنا الهوية أو تهدد منا الكيان، لاسيما إذا ما استطعنا إيجاد مزاج هادئة بين القدرة على مواكبة المتغير، والثقة بالذات، مع استدعاء الموروث حوارًا وجدلاً وتجديدًا وابتكارًا وإضافةً، ومعاصرة.

هذه المعادلة التى تبدو من حيث الظاهر صعبة ومعقدة، قد تحتاج كثيرًا من سعة الأفق ووضوح الرؤية، مع الانطلاق إلى فهم الآخر ترحيبًا بكل عطاءاته، طالما امتلكننا حق الاختيار، أو وظفنا حرية الانتقاء مع القدرة على الانتخاب لما يتسق مع أصولنا وجذورنا، دون انشطار الذات أو انقسام النفس، أو الاقتراب من غياهب التهميش أو التغييب.

فى ظل هذه الشروط وما يشبهها من تصوّرات، تظل مواكبة المتغير العالمى أمرًا مطروحًا - إلى حد الضرورة - فى مرحلة تقاربت فيها كيانات العالم وتلاقى، ربما بحكم التطور الهائل فى ثورة الاتصالات والمعرفة لنقل الخبر والفكر والإبداع بسرعة مذهلة؛ الأمر الذى ينجم عنه ضرورة التفاعل والثقاف والاحتكاك والتلاحم، وربما لمواجهة ضغوط الحياة المعاصرة من خلال أكبر قدر من الكفاءة الجماعية، وفى ظل أى من الاعتبارات يظل واجبًا احترام الثوابت الضامنة لعدم ذوبان الذات القومية فى عباءة الآخر، أيًا كان حجم التحديات، أو تباعد المسافات، أو اتساع الفجوة بين المتقدم وغيره.

نحن مضطرون - بالطبع - إلى الاعتراف باتساع مسافة التباعد المعرفى بين صنّاع العلم ومنتجى المعرفة، ومستورديها ومستهلكيها، ولكن الاعتراف لا يكفى لمواجهة أزمة التغير، أو حتى ضرورة تجاوزها إلا من خلال وعى الذات بجوهرها، وإعادة قراءة الواقع من خلالها، ومحاولة اقتحام المستقبل من خلال رؤى معيارية واضحة تنأى بنا عن مستوى الانكماش، أو الانغلاق، أو التوقع.

إن الركون إلى ما يصيب الفجوة من اتساع هو فى ذاته استسلام وخضوع، وهو الرضا بالتخلف عن مواكبة ركب الحضارة بما لا يتسق مع طبيعة الشعوب الأصيلة التى كان لها دور حضارى عظيم، صحيح أنها قد تكبو حينًا، ولكنها سرعان ما تتجاوز الكبوة إذا استيقظ شبابها فانخرط فى سلك التقدم بجسارة واقتدار، وهذا ما تسعى إليه المؤسسات العربية الآن فى تطوير آليات التعليم ومناهجه، وإعادة النظر فى صيغه وأساليبه، وصولًا إلى تشكيل العقل الناقد،

والوعى المتجدد، والذهن المفتوح، والقدرة على التحليل والابتكار والتجديد، وعلمية مناقشة القضايا، وطرح الأفكار دون انسياق وراء كل ما هو منقول إلا لفائدة جادة من نقله، أو وعى كاف به؛ الأمر الذى يجب - بالضرورة - أن يتجاوز مراحل الاستظهار والحفظ والتلقين، دخولاً إلى عالم الحوار من جانب، مع تعميق القدرة على الاستيعاب الصحيح، وإجادة إنتاج العلم والمعرفة من جانب آخر.

هنا تكون أطراف المعضلة قد اكتملت، وتلاقت أركانها بدلاً من اتساع الشقة بينها، وهنا - أيضاً - يبدأ الانصهار الحقيقى مع حقائق المتغير العالمي، دون قهر أو إجبار خارجي، بقدر ما ينطلق من الاندفاع الذاتى، والمتطلب الداخلى الهادف إلى مواكبة كل ما هو جديد تقديراً لصحوة العقل العربي، وعودة الوعى بطبيعة التغير منهجاً وسلوكاً وقيمةً ومحتوى، دون الوقوف عند شاطئ الاستهلاك وضياع الاستيراد بكل ما يؤدى إلى من تقهقر أو تراجع، وانهماز فى عالم لا يرحم الضعفاء، ولا يعنيه انتظار من تخلف عن اللحاق بالركب !

التوسع فى استيعاب دوائر المشترك

يتطلب منا الانفتاح على فكرة الآخر الاندماج فى باب الثقاف والتلاقى وتبادل الخبرات وتراكم المعارف، والإفادة من المنهج والأدوات، إلى جانب تجاوز الفجوة الحقيقية التى قد يدعمها المتغير سلباً أو إيجاباً بين المتقدم والمتخلف من شعوب الأرض.

انطلاقاً من هذا المفهوم تزداد أهمية قراءة المشترك بمعناه الإنسانى العام، وهنا تلعب العلوم الإنسانية والاجتماعية دوراً مهماً وجديداً فى تأمل التاريخ، لابعثاره ماضياً فحسب، ولكن بوصفه سياقاً بشرياً، يضطلع بمهمة توثيق الفكر والإبداع من جانب، وينطلق - بطبيعته - إلى قياس الواقع ورؤية المستقبل من جانب آخر.

هنا تزداد وتتأكد قيمة قراءة المشترك، ويتكشف البحث عن مفرداته، اتساقاً مع تفعيل لغة التعاون الثقافى وتعزيز مجالاته بين الشمال والجنوب، مع تجاوز عقدة الإحساس بالفقر الاقتصادى، الذى قد يعوضه الغنى الفكرى والعقلى مع متابعة موجة التميز والانطلاق الجاد إلى المشاركة الفاعلة فى صياغة المتغير، بعيداً عن اللامبالاة أو الانهزامية، أو التعصب والانغلاق.

لعل البداية الحقيقية للبحث فى عمق المشترك ومجالاته وتحليل آلياته تنطلق - أساساً - من تقدير دور الجامعات فى ظل تأصيل المفهوم الجديد لدورها المجتمعى، إلى جانب دورها الأكاديمى بشكل غير نمطي، حيث يستطيع البحث الجامعى

الموضوعى أن يؤسس منظومة ذلك التعاون المتوقع بين الشعوب، لاسيما إذا امتلكننا - وهذا حق - زمام الحوار بشكل فعلى، بعيداً عن التصادمية ومنطق الصراع، وهو ما كان شأن ثقافتنا دائماً فى صيغ انفتاحها على الدنيا، دون تحفُّظ أو مزاييدة أو استعلاء أو تجاوز.

وحين نشترط الدور الجامعي.. فمن قبيل الاطمئنان إلى طبيعته النوعية من حيث الجدية والاستنارة، وإعلاء قيم الوعي الإنسانى والقومى، ومن حيث الحيدة والموضوعية وصحة المنهج ودقة النتائج، مما يجعل التعاون منظومة عمل لها قوامها وأصولها، ولها - أيضاً - مداخلها وأساليبها الصحيحة، كما يظل للأداء الجامعى ثقله وتميزه من حيث انطلاقه من بيوت الخبرة والاستشارة بعيداً عن التشويش أو التشويه فى أى من صوره أو أبعاده.

تبدو الدراسة واجبة لكل تجارب الأمم والشعوب، وجوبها فى صناعة نماذج التعاون الأسمى الحقيقى باعتباره مشروعاً إنسانياً رجباً، على غرار ما نتخيله ونحلم به - عربياً - من إيجاد سوق عربية مشتركة لها - أيضاً - أصول ومقومات فكرية أصيلة وراسخة، ولها - كذلك - أرضية قوية تنهض على أساسها أمام التحديات والتكتلات الدولية فى عالم لا يعترف بالتفكك، ولا يعنيه موقف التشرذم أو التفتت إلا فى الافتئات على حقوق الفقراء، وزيادة الفجوة بينهم وبين الأغنياء.

تبدو الدراسة ضرورية وواجبة حول وجوب الإفادة من خلاصة تلك التجارب، وصولاً، إلى نموذج أمثل فى صناعة المعرفة، وإنتاج الفكر، وتجاوز منطق الاستيراد والاستهلاك تحت مظلة البحث عن موقع متجدد تجدد القيم المستحدثة، وانطلاقاً منها، وبناء عليها دون تراجع أو تردد.

تحليل صور التعاون المحتملة والقائمة والممكنة، ضرورة مرحلية، مع التوسع فى خلق مجالات واسعة ومساحات أكبر لإفساح المجال أمام المتغير الاقتصادى، وما له من جذور وأصول فكرية وتداعيات مرحلية تطرحها نظرية سوق العمل، وتتطلبها مجالات التوظيف، وتدعمها مهارات الانخراط فيها، وامتلاك الأدوات،

مع التسلح بالقدرات الداعية إلى اختراق منظومة التقدم دون توقف.

هو باب الاجتهاد حين يُفتح على مصراعَيْه لتلقى كل الاجتهادات من خلال البحث عن التميّز والابتكار، والدفع إلى التفكير والتحديث والتطوير، والأخذ بكل ما هو جديد عن قناعة واختيار ووعي وصدق تجربة، مع تعزيز تجديد الموروث وتحديثه في موازاة تأصيل الحديث، ومنحه القدرة على البقاء، إلى جانب ما يتميز به من مرونة وتجدد باعتباره جزءًا لا يتجزأ من عطاءات الواقع ومنجزاته، وهو ما يقود - بدوره - إلى رسم خريطة العمل المستقبلي على أسس أكثر وضوحًا.